 

**مقدمة للنظم السياسية المقارنة**

|  |
| --- |
| تلخيص المقدمة والفصل الرابع من كتاب  **بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة**  **في القرن الحادي والعشرين**  **لـ**  **فرنسيس فوكوياما** |

**الطالب: رشيد العزوزي** **إشراف: د نبيل عودة**

**المقدمة**

في السنوات الأربع منذ الغزو الذي قادته أمريكا لأفغانستان، تعلمت الولايات المتحدة بعض الدروس المؤلمة عن بناء الدولة في كل من العراق وأفغانستان. وقد جسدت المقاربة التي انتهجتها الولايات المتحدة في حكم هاتين الدولتين نموذجي احتلال متباينين، حيث شكل النموذج الأفغاني مقاربة خفيفة الوطء، في حين كانت مقاربة الحكم أشد وطأة في العراق.[[1]](#footnote-1)

بموجب اتفاقية بون سنة 2001 ترأس حميد كرزاي حكومة انتقالية في أفغانستان بعدما أسقطت حكومة طالبان بالقوة من طرف أمريكا وحلفائها الغربيين، بعد انتخابات هي الأولى من نوعها، انتخابات لا تعني رغبة أمريكية في دمقرطة البلد، وإنما لمحاصرة من تراهم متطرفين وإرهابيين عكس غزو العراق.

بالنسبة للعراق فقد كان الشعار هو دمقرطة بلاد الرافدين بعد القضاء على نظام صدام حسين، لذلك طيلة أشهر تسيدت واشنطن لوحدها المشهد السياسي هناك، بعدها أشركت تنظيمات وفصائل داخلية في الحكم، ودول خارجية في الإعمار، مما جعلها تسقط في بيروقراطية جديدو هائلة الحجم.

هذه المنهج عرف انحرافات لأسباب عديدة على رأسها الصيغة التعاقدية المؤقتة مع من سيتولون تدبير المرحلة، إضافة إلى فشلهم في التقرب من الشعب العراقي، ناهيك عن النقص الكبير في الموارد البشرية، مما جعل بريمر يتجاوز بيروقراطية واشنطن في مهمته التدبيرية.

كان للانتشار المكثف للالة الحربية الأمريكية في الشوارع العراقية أثر نفسي بليغ على ذهنية المواطنين، لم يرو في الامر أكثر من احتلال للأرض يستوجب المقاومة المسلحة، ما جعل من الحاكم الأمريكي يغير خطته البيروقراطية ببيروقراطية جديدة.

كذلك كانت قضية الملكية المحلية المشكلة الكبيرة الأخرى في المقاربة شديدة الوطء هذه. لقد أدرك خبراء التنمية أن المؤسسات العراقية ببساطة سوف لن تعمل على المدى البعيد دون توفر ملكية محلية لها، لكن نموذج سلطة الائتلاف المؤقتة كان يسعى بوضوح إلى تأخير عودة ملكية الحكومة العراقية إلى العراقيين أنفسهم. ربما كان ذلك حتمية في الفترة التي أعقبت الحرب مباشرة، غير أن المراجعة المتبصرة لأحداث الماضي تظهر بجلاء - في ظل الغياب الواضح لممثلين محليين يمكن الوثوق بهم - أن الأولوية المطلقة لسلطات الاحتلال كان يجب أن تتركز على إيجاد مثل هؤلاء الممثلين المحليين[[2]](#footnote-2) خاصة عندما يتعلق الأمر بالعملية الانتخابية.

فيما يتعلق بالانتخابات العراقية لعبت الولايات المتحدة على التناقضات المذهبية بقوة، مالت للأكراد والشيعية لأنها كانت تعلم طبيعة علاقة نظام صدام حسين مع هذه الروافد فجعلت العدو قاسما مشتركا بينهما، مقدمة لبناء نظام فيدرالي، لذلك عرفت أول الانتخابات بعد الغزو إقبالا كبيرا في المناطق الشيعية والكردية على عكس المناطق السنية التي لم تكن معنية بها، بل ستخرج منها فيالق للمقاومة على اختلاف مرجعياتها، إسلامية وبعثية، مدربة في الجيش العراقي المنحل وغير مدربة، عراقية ودولية وفي بعض الأحيان تنظيمات متطرفة.

إقبال انتخابي كخطة أولى لبناء الدولة على المدى البعيد، فسر على أنه نجاح سياسي ما كان ليكون لولا تغيير واشنطن لخططها، لكن النجاح الحقيقي هو القدرة على الاستمرارية في هذا المنحى، وهذا تحدي وجب رفعه بالنسبة لرجالات الكونغرس والرأي العام والإعلام الأمريكي الذي كان يراقب بحذر.

المفارقة أن فرص نجاح التجربة الأفغانية تبدو أوفر حظا من نظيرتها العراقية على المدى البعيد . ويرجع السبب في ذلك جزئية إلى المقاربة خفيفة الوطء التي تم اتباعها منذ البداية، والتي منحت الأفغان قدرة أكبر من التحكم بشؤونهم وامتلاك مقدراتهم بأنفسهم. أضف إلى ذلك أنها مقاربة اقتصادية تستهلك كما أقل من موارد دافع الضرائب الأميركي، ويمكن بالتالى تبنيها والدفاع عنها محلية على المدى الطويل . لقد تحمل الشعب الأفغاني في الجيل الماضي المكافئ الأخلاقي لما عاناه الألمان واليابانيون بنهاية الحرب العالمية الثانية، ولعل كل ذلك الإنهاك الذي كابدوه يشكل الخلفية الضرورية لقيام نظام سياسي جديد [[3]](#footnote-3).

الفصل الرابع:

يرى فرانسيس فوكوياما في هذا الفصل القصير جدا - ثلاث صفحات ونصف- والأعمق في الكتاب برمته، أنه على عكس التاريخ الحديث من الملاحظ اليوم إضعاف مفهوم الدولة لأسباب عديدة، لدرجة أن دول كثيرة محسوبة على الديمقراطيات خلال القرن الماضي وصلت لدرجة من القوة جعلتها تستبد داخليا وتستأسد خارجيا، مما أعاق الرخاء الاقتصادي الذي كانت تعيشه، بل راكمت اختلالا وقصورا شأنها في ذلك شأن الدول النامية واللاديمقراطية في الغالب الأعم.

اختلالات وظيفية، وقصورا في الكفاءات نتيجة اتساع مداها المفرط. لذلك سعت النزعة السائدة إلى تحجيم القطاعات الحكومية، وتسليم السوق الاقتصادي والمجتمع المدني مجموعة الوظائف التي اغتصبتها الدولة دون وجهة حق. في الوقت نفسه، أدى نمو الاقتصاد العالمي وما رافقه من ازدياد حركية المعلومات وحراك رأس المال، وبدرجة أقل اليد العاملة، إلى تآكل استقلالية وسيادة الدولة - الأمة[[4]](#footnote-4).

هذا التاكل بعد أحاث 11 سبتمبر سيتوارى سيتحول إلى رغبة جامحة في بناء الدولة لتجنب الكوارث والنكبات والأزمات، وتلكم أهم التحديات التي تواجه الدول الفقيرة وتعيق تطورها وتقدمها، وبالتالي فهي في حاجة ماسة لدولة قوية ومتماسكة ضمن المدى المحدود لوظائف الدولة الضرورية بمناطق هامشية بالنسبة للنظام الدولي برزت بعد الحرب الباردة ودخول العالم الأحادية القطيبة.

وقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى ظهور حزام من الدول الفاشلة والمضطربة، يمتد من أوروبا إلى جنوب آسيا. وتشكل هذه الدول مخاطر وتهديدات جدية للنظام الدولي، لأنها مصدر صراعات وانتهاكات خطيرة الحقوق الإنسان، ولأنها أصبحت بيئات صالحة لتوليد نوع جديد من الإرهاب، يستطيع الوصول إلى قلب العالم المتقدم. لقد أصبح دعم الدول الضعيفة وتقويتها عبر مختلف أشكال وصيغ بناء الدولة مهمة حيوية الضمان الأمن العالمي، لكن العديد من دول العالم المتقدم لا تتقن أداء تلك المهمة أو تسعى إلى أدائها بعد. لذلك أصبح تعلم بناء الدولة بشكل أفضل أمرا محوريا المستقبل وجود واستقرار النظام العالمي.[[5]](#footnote-5) وعدم السقوط في صراعات خاصة بين الكبار.

هذا التطلع المشروع لا يجب أن ينسينا مركزية الحاجة إلى القوة لفرض القانون داخليا واستتباب الأمن خارجيا، في إطار القوانين الداخلية محليا، والقانون الدولي على المستوى الأممي.

في الحقيقة، يتحتم على كل أولئك الذين بشروا بغسق السيادة" - سواء كانوا من دعاة الأسواق المفتوحة على يمين الخارطة السياسية أم تعدديين ملتزمين على يسارها - تقديم البديل عن سلطة وسيادة الدولة - الأمة في العالم المعاصر حتى الآن، مجموعة القوى التي ملأت تلك الفجوة بحكم الواقع ليست إلا طائفة متنافرة من الشركات متعددة الجنسيات، والهيئات غير الحكومية، والمنظمات الإرهابية، وغير ذلك من التجمعات التي تمتلك السلطة أو بعض الشرعية، لكنها نادرا ما تمتلكهما في الآن ذاته . لذلك، وبغياب إجابة واضحة، لا خيار لدينا إلا العودة ثانية إلى الدولة - الأمة ذات السلطة والسيادة، ومحاولة فهم الطرق والآليات التي تجعلها قوية وفعالة من جديد.[[6]](#footnote-6)

على عكس أمريكا انتبهت الدول الأوربية إلى عدم التعويل على الترسانة العسكرية لتحقيق الأهداف المرسومة، وإنما عدم الاكتفاء ببناء دولة قويا داخليا، الامر بات متجاوزا، عليها المساهمة في بناء دول خارج الحدود لتجنب الأسوء داخلها في خطوة استباقية تعبر عن اختلاف هواجس الأوروبي عن الأمريكي.

إذا كانت الدول القوية في السنوات الماضية تساهم في البناء بالتزامن مع الاحتلال، ومن ثم إضافتها إلى إمبراطوريتها إدارياً، فاليوم عليها أن تنشر الديمقراطية، والحكم الذاتي، وحقوق الإنسان، وإن كان لابد من ممارسة بعض الوصاية والتحكم، فيجب ان يكون الأمر مجرد فعل مؤقت تقني وليس طموحاً إمبريالياً يهدف إلى الحكم والتحكم والإدارة واستغلال الخيرات.

على كل حال إن بناء الدولة مكون على قدر عال من الأهمية ضمن مكونات السلطة القومية، شأنه في ذلك شأن القدرة على نشر القوات العسكرية التقليدية من أجل المحافظة على النظام في العالم.

1. فرانسيس فكوياما، بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة مجاب الإمام، مكتبة العبيكان، سنة 2007، المملكة العربية السعودية، ص 27 [↑](#footnote-ref-1)
2. نفسه ص 31 [↑](#footnote-ref-2)
3. نفسه ص 33 [↑](#footnote-ref-3)
4. نفسه ص 201 [↑](#footnote-ref-4)
5. نفسه ص202 [↑](#footnote-ref-5)
6. نفسه ص 203 [↑](#footnote-ref-6)